الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

٢٤ شوال ١٤٣٨ –١٨ يوليه ٢٠١٧

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٧
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	١٠
حقوق الإنسان في العالم	٢٣

حقوق الإنسان": توجيه الإفراج عن النساء بمرحلة الضبط "
يتوافق مع نص وروح النظام
القحطاني: لا ينبغي تقييد حرية أحد سواء كان ذكراً أو أنثى
إلا بعد توافر الأدلة الكافية

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م
رابط الخبر

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتوجيه النائب العام بالإفراج عن النساء اللاتي لازالت قضاياهن في مرحلة الضبط والاستدلال.
وقالت الجمعية على لسان رئيسها الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، أن هذا الإجراء يتوافق مع نص وروح النظام وأنه لاينبغي تقييد حرية أحد سواء كان ذكراً أو أنثى إلا بعد توافر الأدلة الكافية على ارتكابه جرماً محدداً وأن يكون ذلك الجرم من القضايا الموجبة للإيقاف.
وأضاف القحطاني: أنه كلما تمت محاكمة الشخص المتهم وهو مطلق السراح كلما أتيحت له الفرصة لمراجعة سلوكه ومحاسبة نفسه وفي نفس الوقت يحظى بفرصة الدفاع عن نفسه أمام القضاء مما يحقق العدالة للفرد والمجتمع.
وطالب رئيس الجمعيه بتفعيل دور النيابة العامة في الرقابة على السجون والتأكد من عدم وجود سجناء انتهت محكومياتهم ولم يتم الإفراج عنهم لأسباب إدارية أو إجرائية أو لعدم حضور الطرف الآخر في القضية أو لعدم ورود معاملاتهم من الجهات الأخرى أو لعدم قدرتهم على السداد مع ثبوت إعسارهم.
وأكد الدكتور القحطاني، أنه بين الجمعية والنيابة العامة تعاون كبير منذ قيام الجمعية بمهامها، وأن الجمعية تقدر ما تقوم به النيابة العامة من جهود في سبيل تحقيق العدالة في بلادنا.

نسائي حقوق الإنسان» يجتمع بمتسببات الفوضي بـ «رعاية »"
«مكة
الزايدي: تقرير شامل إلى الجهة المختصة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م
رابط الخبر

اجتمع وفد نسائي من جمعية حقوق الإنسان بمكة، يضم عدداً من الأخصائيات النفسيات والاجتماعيات، أمس، بعدد من الفتيات المتهمات في إحداث الفوضى داخل مؤسسة رعاية الفتيات بمكة، وبحث معهن الأسباب التي دفعتهن لذلك، وتم إبلاغهن بكيفية إيصال مطالبهن واحتياجاتهن دون إحداث الفوضى داخل المؤسسة.

واستمع الوفد لمرئيات النزيلات عن الخدمات المُقدمة لهن، وكيفية تعامل المشرفات والموظفات بالمؤسسة معهن واستمعن لملاحظاتهن وشكاويهن عن مستوى الخدمة داخل المؤسسة، وكذا التجهيزات داخل مبنى المؤسسة.، واطلع الفريق على الخدمات المقدمة لهن .

دراسة التقرير

وبين رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة سليمان بن عوض الزايدي أن الوفد قام بزيارة للمؤسسة واطلع على خدماتها التي تقدمها للنزيلات، والتقى بعدد من النزيلات واستمع إلى مطالبهن وملاحظاتهن عن الخدمات المقدمة لهن، وسيعد تقريراً شاملًا عن المؤسسة وأوضاعها وسيتم دراسة هذا التقرير وتوجيهه إلى الجهة المختصة في ضوء ما يتم التوصل إليه من نتائج.

تقارير سابقة

وأشار إلى أن الجمعية سبق أن زارت المؤسسة وأعدت العديد من التقارير التي تم رفعها للجهات المختصة مؤكداً أن الجمعية تؤكد دائمًا أن هذه الفئة في حاجة إلى الرعاية الاجتماعية والأسرية لأنها خرجت من بيئة طاردة لها؛ بسبب العنف الأسري أو الخلافات الأسرية نتيجة التفكك الاجتماعي داخل بعض الأسر.

وعلمت «المدينة» أن الوفد النسائي يعكف الآن على التالي:

- إعداد تقرير مفصل عن مشاهدتهن داخل الدار.

- رصد ما تم التوصل إليه من خلال اللقاءات مع المسؤولات في الدار وبعض النزيلات.

- رصد لمستوى الخدمة المقدمة للنزيلات ومطالبهن.

- نواحي القصور التي تم رصدها داخل المؤسسة.

- عرض التقرير على رئيس فرع الجمعية بمكة.

- استكمال خطوات أخرى تكفل توفير خدمات متكاملة للنزيلات.

- العمل على ما يضمن حقوقهن ويكفل لهن حياة كريمة داخل المؤسسة.

«هيئة حقوق الإنسان»: ٢٦٤٦ شكوى في ٢٠١٦

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م
رابط الخبر

أوضح مدير مركز الإعلام والنشر في هيئة حقوق الإنسان محمد المعدي، أن الهيئة تلقت خلال عام ١٤٣٧-١٤٣٨هـ الموافق ٢٠١٦ نحو ٢٦٤٦ شكوى، وذلك عن طريق الحضور لفروع الهيئة وتعبئة الاستمارة المخصصة لهذا الغرض، أو عن طريق الفاكس، أو البريد، أو الهاتف، أو البريد الإلكتروني.

وبيّن المعدي أن عدد الشكاوى المقدمة إلى المقر الرئيس للهيئة في مدينة الرياض وصل إلى ٩٠٠ شكوى، تمثل ما نسبته ٣٤ في المئة من العدد الإجمالي، يليه فرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة الذي تلقى ٧٤٤ شكوى، بنسبة ٢٨.١ في المئة، ثم فرع الهيئة بالمنطقة الشرقية الذي استقبل ٣٣١ شكوى، بما نسبته ١٢.٥ في المئة، ثم فرع الهيئة بمنطقة عسير الذي استقبل ١٩٣ شكوى، بما نسبته ٧.٢ في المئة، ثم فرع الهيئة بمنطقة حائل الذي استقبل ١٦٥ شكوى، بما نسبته ٦.٢ في المئة، ثم فرع الهيئة بمنطقة المدينة المنورة الذي تلقى ١٢٩ شكوى، بنسبة ٥ في المئة، ثم فرع الهيئة بمنطقة القصيم الذي استقبل ١١٣ شكوى، بما نسبته ٤.٢ في المئة، ثم فرع الهيئة بمنطقة جازان الذي استقبل ٢٦ شكوى، بما نسبته ١ في المئة، ثم فرع الهيئة بمنطقة تبوك الذي استقبل ٢٥ شكوى، بما نسبته ١ في المئة، ثم فرع الهيئة بمنطقة الجوف الذي استقبل ٢٠ شكوى، بما نسبته ٠.٨ في المئة.

وأوضح المعدي أن الشكاوي تنوعت بحسب موضوعها، فبلغ عدد الشكاوى المتعلقة بقضايا العدالة الجنائية ٦٩٨ شكوى، بما نسبته ٢٦,٣ في المئة، ثم الشكاوى المتعلقة بالهوية والجنسية ٣٤٢ شكوى، بما يعادل ١٣ في المئة، ثم الشكاوى المتعلقة بالحماية من العنف والإيذاء ٣٢٤ شكوى بنسبة ١٢.٢ في المئة، إضافة إلى شكاوى متعلقة بالعمل والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والحماية من الاتجار بالأشخاص واللجوء إلى القضاء وغيرها من المواضيع.

وبحسب الجنس فقد بلغ عدد الشكاوى المقدمة من الرجال ١٥٢٢ شكوى، بنسبة ٥٧,٥ في المئة، في مقابل ١١٢٤ شكوى مقدمة من نساء، بنسبة ٤٢,٥ في المئة.

أما عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة بحسب الجنسية فقد بلغ عدد الشكاوى التي تلقتها الهيئة من مواطنين ١٨٤٢ شكوى، بنسبة ٦٩.٦ في المئة من إجمالي الشكاوى، في مقابل ٨٠٤ شكاوى لمقيمين، بنسبة ٣٠.٤ في المئة.

ونجحت الهيئة في إنهاء ١٨٠١ شكوى، بنسبة ٦٨.١ في المئة من إجمالي عدد الشكاوى، في حين بلغ عدد الشكاوى غير المنتهية ٨٤٥ شكوى، بنسبة ٣١.٩ في المئة، إذ ما زالت الهيئة تتواصل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لإنهاء عدد ٧١٦ منها، بينما ظلت ١٢٩ شكوى تحت الدراسة بنهاية العام الذي يغطيه هذا التقرير.

وأضاف أن الهيئة تقوم بتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، والتحقق من صحتها، واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها، وتمر هذه الشكاوى بعدد من المراحل والخطوات الإجرائية ابتداءً من التقدم بالشكوى واستقبالها، مروراً بدراستها، وانتهاء باتخاذ الإجراء المناسب بشأنها، وخلال التعامل مع الشكوى يتم استكمال بياناتها ومعلوماتها، ومقابلة أصحاب العلاقة أو التواصل معهم لاستيضاح جوانبها كافة، ومن ثم دراستها في ضوء المعطيات المتاحة، وإخضاع معلوماتها كافة لمعايرة دقيقة مع نصوص الأنظمة والتعليمات القائمة، وأحكام اتفاقات حقوق الإنسان الدولية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها، لتحديد إذا ما كانت تدخل ضمن نطاق اختصاص الهيئة أم لا، وما هو أساسها القانوني الذي تستند إليه، ليتم على ضوء ذلك اتخاذ الإجراء النظامي المناسب.

ويكون الإجراء المتخذ حيال الشكوى بحسب كل حالة، فبعضها يخرج عن اختصاص الهيئة كالشكاوى المتعلقة بالمنازعات المالية الواقعة بين أفراد، أو الاعتراض على الأحكام القضائية، أو القرارات الإدارية، وفي هذه الحالة تقدم الإدارات المعنية الاستشارة النظامية اللازمة لصاحب العلاقة، ويتم إرشاده إلى الخطوات والإجراءات الواجب عليه اتباعها بحسب طبيعة شكواه.

أما الشكاوى التي تدخل ضمن اختصاص الهيئة فقد يتعين التحقق من صحة المعلومات الواردة فيها من خلال الكتابة للجهة المعنية، وبعض الشكاوى قد تقرر الهيئة ضرورة الوقوف على وقائعها ميدانياً، والتحقق من صحة المعلومات الواردة فيها.

السعودية: الإجراءات ضد قطر لتحقيق الاستقرار الإقليمي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م
رابط الخبر

جدد مجلس الوزراء السعودي اعتباره أن الإجراءات ضد قطر هي «لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي»، مشدداً على ما عبر عنه البيان المشترك الذي أصدرته السعودية مع مصر والإمارات والبحرين والذي أكد «استمرار الإجراءات إلى أن تلتزم السلطات القطرية تنفيذ المطالب العادلة لضمان التصدي للإرهاب وتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.«

ورحب المجلس خلال جلسته في جدة أمس، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بالقرارات الصادرة عن مجلس وزراء الإعلام العرب في ختام دورته الـ٤٨، مشيداً، على ما أفادت وكالة الأنباء السعودية» بتأكيد الوزراء «ضرورة التضامن بين الدول العربية لمواجهة الإرهاب ومطالبته بتجفيف منابع تمويله ومواصلة الجهود والتنسيق على المستويين الإقليمي والعالمي لدحره واجتثاثه.«

وعبر المجلس عن «استنكاره وقلقه البالغ من إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلية المسجد الأقصى الشريف أمام المصلين»، وأكد أن هذا «العمل يمثل انتهاكاً سافراً لمشاعر المسلمين حول العالم تجاه أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين»، مضيفاً أن هذا العمل «يشكل تطوراً خطيراً من شأنه إضفاء المزيد من التعقيدات على الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً أن هذا الإجراء يعتبر الأول من نوعه في تاريخ الاحتلال»، مطالباً «المجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته ووقف هذه الممارسات.«

وجدد المجلس إدانة المملكة العربية السعودية واستنكارها الشديدين الهجوم الإرهابي الذي استهدف حاجزاً أمنياً في محافظة الجيزة في مصر، والتفجيرين الإرهابيين اللذين استهدفا مدينتي شمس وكرم ايجنسي في باكستان، مقدماً العزاء والمواساة إلى البلدين.

وأكد المجلس أن «تسلم خادم الحرمين الشريفين درجة الدكتوراه الفخرية في مجال خدمة القرآن الكريم وعلومه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يعد تتويجاً وتقديراً لجهوده وأعماله الجليلة ودعمه المستمر لكل ما يعنى بكتاب الله وخدمته.«

وأطلع خادم الحرمين، المجلس على فحوى الاتصالين الهاتفيين اللذين أجراهما بالرئيس الأميركي دونالد ترمب، ورئيس وزراء العراق الدكتور حيدر العبادي، وما حصل خلال الاتصالين من تهنئة للعراق على ما تحقق من انتصار على تنظيم «داعش» الإرهابي في الموصل، وثمن دور أميركا في قيادتها التحالف الدولي لمحاربة هذا التنظيم والقضاء عليه، مجدداً تأكيد المملكة وقوفها بإمكاناتها كافة لمحاربة الإرهاب وتجفيف منابعه حتى القضاء عليه بمشيئة الله تعالى، وعلى نتائج استقباله وزير خارجية أميركا ريكس تيلرسون.

وقرر المجلس بعد الاطلاع على ما اقتراح ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٧٩ / ٣٥) وتاريخ ١٣-٨-١٤٣٨هـ، الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الأقمار الاصطناعية والاتصالات الفضائية بين وزارة الدفاع في المملكة العربية السعودية، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات)، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ ١٣-٢-١٤٣٨هـ، وأُعد مرسوم ملكي بذلك.

كما وافق المجلس على مذكرة تفاهم للتعاون الصناعي بين وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين في الأردن، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال العمل والموارد البشرية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة ماليزيا، ومذكرة تفاهم للتعاون الفني بين هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، والمنظمة الدولية للهجرة الموقعة في مدينة جنيف بتاريخ ٩-٣-١٤٣٨هـ، وأُعد مرسوم ملكي بذلك.

صحيفة سبق الإلكترونية
SABQ ONLINE NEWSPAPER

الشورى" يطالب "الطاقة" بتوطين القوى العاملة والصحة " بمنشآت لكبار السن
طالب بالإسراع في تشغيل المستشفيات التي تم الانتهاء منها مؤخراً

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م
رابط الخبر

طالَبَ مجلس الشورى، اليوم، في جلسته السادسة والأربعين، وزارةَ الطاقة بإعداد خطة شاملة لتنمية المحتوى المحلي في مشتريات السلع والخدمات، وتوطين القوى العاملة في القطاعات التابعة لها، والعمل على زيادة استقطاب ودعم استثمارات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجالات التعدين والصناعة والغاز.

كما طالَبَها بدراسة أسباب تعثر بعض المشروعات الصناعية الاستراتيجية التي تقع تحت مظلة البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية وكذلك بتقييم المنجزات؛ وفق مؤشرات الأداء، مقارنة بالمستهدف في الاستراتيجية الوطنية للصناعة ٢٠٢٠م وطالب المجلس وزارة الصحة بتوفير منشآت لكبار السن الذي يحتاجون رعاية طويلة الأمد والإسراع في تشغيل المستشفيات التي تم الانتهاء منها مؤخراً.

وتفصيلا، أقر مجلس الشورى قيام وزارة الصحة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإنجاز مشروع الملف الصحي الموحد وفق سقف زمني محدد . وطالب المجلس في قرار آخر بالإسراع في تشغيل المستشفيات التي تم الانتهاء منها مؤخراً والمستشفيات التي شارفت على الانتهاء وتوفير ما تحتاجه من دعم مالي. جاء ذلك في جلسة المجلس العادية السادسة والأربعين التي عقدها اليوم برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري . وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبد الله الصمعان –في تصريح صحفي بعد الجلسة- أن المجلس استمع إلى وجهة نظر اللجنة الصحية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ تلته رئيسة اللجنة الدكتور منى آل مشيط. وأكد أن المجلس قد أولى التقرير السنوي لوزارة الصحة -أثناء مناقشته في جلسة سابقة اهتمامه- نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به وزارة الصحة في تحقيق واستدامة التنمية الصحية من واقع مسؤوليتها في وضع السياسة الصحية وتنفيذها؛ حيث تحرص من خلال الإستراتيجية الصحية على توفير الخدمات الصحية لجميع المواطنين ووصول هذه الخدمات إليهم بكل يسر وسهولة.

وطالب المجلس –في قرار آخر- وزارة الصحة بالعمل على توفير منشآت لكبار السن الذين يحتاجون رعاية طبية طويلة الأمد، ودعا إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير الدعم المالي اللازم الذي يمكنها من الإسراع في تطبيق إستراتيجية الأمن والسلامة داخل منشآتها الصحية . وشدد المجلس –في قرار آخر- على التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاعتماد المبالغ اللازمة لتشغيل مستشفى الملك فهد التخصصي بتبوك كمستشفى تخصصي.

وأشار الدكتور يحيى الصمعان إلى أن المجلس طالب وزارة الصحة بتكثيف جهودها لمتابعة تطبيق البرنامج الوطني للفحص المبكر لحديثي الولادة للحد من الإعاقة والتأكد من فحص جميع المواليد في مستشفيات القطاع الخاص والحكومي على حد سواء وتوفير الإمكانات اللازمة لتطبيق ذلك، كما طالب المجلس الوزارة بمضاعفة الجهد في تحسين مؤشرات الأداء فيما يتعلق بوفيات الأطفال حديثي الولادة (الخدج) ووفيات الأمهات أثناء الولادة. وأفاد مساعد رئيس مجلس الشورى أن المجلس وافق خلال الجلسة على قيام وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بإعداد خطة شاملة لتنمية المحتوى المحلي في مشتريات السلع والخدمات وتوطين القوى العاملة في القطاعات والشركات التابعة لها . وطالب

حقوق الإنسان في الصحافة

المجلس –في قرار آخر- بالعمل على زيادة استقطاب ودعم استثمارات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجالات التعدين والصناعة والغاز، وبدراسة أسباب تعثر بعض المشروعات الصناعية الإستراتيجية التي تقع تحت مظلة البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية ووضع الحلول لمعالجتها . كما طالب المجلس –في قرار آخر- بتقييم المنجزات وفق مؤشرات الأداء مقارنة بالمستهدف في الإستراتيجية الوطنية للصناعة ٢٠٢٠م،وطالب بتأسيس نافذة موحدة لإصدار تراخيص التعدين بأنواعها لتسهيل منح التراخيص وتجديدها وإزالة العقبات أمام المستثمرين .ووافق
المجلس على إعداد خطة مستقبلية لتطوير منتجات الصناعات النفطية بما يعزز القيمة المحلية المضافة وبما يقلل من التأثير المحتمل في حال التغير الهيكلي للطلب على النفط كمصدر رئيس للطاقة مستقبلاً، ودعا المجلس وزارة الطاقة والصناعة بتضمين تقاريرها القادمة رؤيتها لإنتاج النفط واحتياطياته واستثماراته الحالية والمستقبلية. جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء واستفساراتهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية (وزارة البترول والثروة المعدنية سابقاً) للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ تلاها رئيس اللجنة عبدالرحمن الراشد.
وبين الدكتور يحيى الصمعان أن المجلس دعا مكتبة الملك فهد الوطنية إلى إعداد خطة تكاملية تتضمن اقتراح وتفعيل آليات التنسيق والتعاون فيما بينها وبين المكتبات والهيئات والمراكز الثقافية والمؤسسات التعليمية في المملكة خدمة للكتاب وإثراءً للمهتمين به مؤلفين وباحثين وقراء على السواء،كما دعا المجلس إلى ضرورة اهتمام المكتبة بذوي الاحتياجات الخاصة واستحداث خدمات معنية بهم من خلال تطبيق برنامج للوصول الشامل في المنشآت التابعة لها بما يمكنهم من الاستفادة من مقتنياتها،وذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن ما أبداه الأعضاء خلال الجلسة من ملحوظات تجاه التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ وقد تلا التقرير ووجهة نظر اللجنة رئيس اللجنة الدكتور فايز الشهري. وفي موضوع آخر ناقش مجلس الشورى التقرير السنوي للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي ١٤٣٦ /١٤٣٧هـ وذلك بعد أن استمع المجلس لتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة تلاه نائب رئيس اللجنة الدكتور سعود الرويلي. وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة طالب أحد الأعضاء بتأهيل شركات من القطاع الخاص للقيام بمهام الرقابة والحفاظ على البيئة، فيما أشار آخر إلى وجود شركات تعمل في المياه الإقليمية السعودية تدمر البيئات البحرية مطالباً بفرض رقابة صارمة عليها ومحاسبتها . ورأى أحد الأعضاء أن القطاع الخاص الصناعي من المساهمين في التلوث البيئي لعدم التزامه بالاحتياطات اللازمة، ولاحظ آخر عدم وجود نظام تقني يمكن للمواطن من خلاله البلاغ عن التجاوزات المضرة بالبيئة. وطالب أحد الأعضاء بمراجعة الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة وافتتاح فروع لها في مختلف مناطق المملكة . وبعد أن استمع المجلس لعدد من المداخلات وافق على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة . وكان المجلس قد وافق في مستهل الجلسة على مشروع مذكرة التفاهم بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة وهيئة القضاء على الفساد في جمهورية إندونيسيا حول التعاون في منع ومكافحة الفساد ،وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية تلاه رئيس اللجنة عساف أبوثنين . كما وافق المجلس على مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا حول التشاور السياسي الثنائي ، ووافق على مشروع مذكرة التفاهم بين وزارة الخارجية ووزارة الخارجية في جمهورية كازاخستان في شأن المشاورات السياسية ،وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقريري لجنة الشؤون الخارجية في شأن مذكرتي التفاهم تلتهما نائب رئيس اللجنة الأستاذة هدى الحليسي. وأقر المجلس خلال الجلسة المشروع الملحق بمذكرة التعاون المبرمة بين الهيئة العامة للرياضة في المملكة ووزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا في اليابان في مجال الرياضة وذلك بعد أن استمع المجلس لتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبد الله الفوزان.

تسريع إجراءات تقويم الأدوية البديلة «الجنسية»

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م
رابط الخبر

قلصت الإجراءات التي قامت بها الهيئة العامة للغذاء والدواء أخيراً فترة تقويم المستحضرات البديلة (الجنسية)، وزيادة عدد مواعيد تقديم ملفات التسجيل، المتضمنة الدراسات العلمية والفنية لهذه الأدوية، ومراجعة طلبات التسجيل بنسبة ٦٨ في المئة.

واستغرق متوسط مدة إصدار أول تقرير تقويم للمستحضر من الهيئة ٢٥ يوماً في النصف الأول من عام ٢٠١٧، بينما كان متوسط المدة للفترة نفسها من العام الماضي ٧٩ يوماً، وذلك على رغم زيادة عدد طلبات التسجيل المقدمة خلال النصف الحالي بنسبة ٢١ في المئة، نتيجة للقرار الذي اتخذته الهيئة بزيادة عدد المواعيد المتاحة للشركات لتقديم ملفات تسجيل الأدوية، إذ تم استقبال ٢٠٤ ملفات مستحضر خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٧ مقارنة بـ١٦٨ ملف مستحضر للمدة نفسها من العام الماضي ٢٠١٦.

٣٤٥ألفاً استفادوا من مهلة «وطن بلا مخالف»

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م
http://www.alhayat.com/Articles/٢٢٢١٦٢١١

الرياض - «الحياة»

كشفت المديرية العامة للجوازات أن أكثر من ٣٤٥ ألف وافد استفادوا من مهلة الحملة الوطنية الشاملة لتعقب وضبط مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود «وطن بلا مخالف»، التي لم يتبق عليها سوى ٢١ يوماً .وقال نائب المدير العام للجوازات اللواء ضيف الله الحويفي إن هؤلاء الوافدين استفادوا من المهلة المحددة لمغادرة الوافدين المخالفين للمملكة من تلقاء أنفسهم منذ بدء المهلة التي انطلقت قبل شهرين.

وأضاف الحويفي: «إن المديرية العامة للجوازات جهزت أكثر من موقع في كل منطقة في المملكة، لاستقبال المستفيدين الراغبين في إنهاء إجراءات مغادرتهم من تلقاء أنفسهم، من دون تكليفهم مشقة العناء والتنقل من منطقة إلى أخرى، وذلك لتسهيل إنهاء إجراءاتهم»، لافتاً إلى أن تلك المواقع التي افتتحت بالتعاون مع مركز المعلومات الوطني في وزارة الداخلية، تقوم بدورها في استقبال المستفيدين في جميع المناطق وتنهي إجراءات مغادرتهم بكل يسر وسهولة وعلى فترتين صباحية ومسائية.

ودعا جميع الوافدين المخالفين إلى سرعة اغتنام ما تبقى من أيام المهلة، والاستفادة من الإعفاءات الممنوحة لهم بالأمر السامي خلال المهلة المحددة للحملة الوطنية الشاملة، وهي الإعفاء من الآثار المترتبة على بصمة «مرحل» والسماح لهم بالعودة إلى المملكة بالطرق النظامية، والإعفاء أيضاً من عقوبة السجن والرسوم والغرامات المترتبة على المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود.

وأكد أنه لا بقاء للمخالفين بعد انتهاء المهلة المحددة، إذ ستواصل جهات الضبط حملاتها الميدانية لتعقب وضبط المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود، وستطبق التعليمات في حق جميع المخالفين من دون استثناء والترحيل والسجن والغرامة والمنع من دخول المملكة.

وحذر نائب المدير العام للجوازات المواطنين والمقيمين من نقل أو تشغيل أو إيواء المخالفين أو التستر عليهم أو تقديم أية وسيلة مساعدة تؤدي إلى بقائهم في المملكة، لافتاً إلى أن ذلك يعرضهم إلى عقوبات السجن والغرامة المالية والترحيل، إذا كان المخالف وافداً.

افي المئة من الشركات السعودية تعين امرأة في مناصبها القيادية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م
http://www.alhayat.com/Articles/٢٢٢١٦١٠٣

أكدت ٧٥ في المئة من الشركات السعودية أن الإنتاجية والمهارات التي تجلبها المرأة إلى مكان العمل هما الدافعان الرئيسان لتوظيفها، إلا أن انخفاض عدد النساء اللاتي يقمن بتمثيل الشركات في مجال الإدارة والقيادة كان واضحاً، إذ إن ٥٠ في المئة من الشركات لديها أقل من ١ في المئة من النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية.

وأظهرت دراسة، رعاها برنامج «شبابنا مستقبلنا»، وقامت بها شركة Glowork وAccountAbility، عن مشاركة المرأة في القيادة والإدارة في السعودية. كلا المنظمتين قامت بدرس وتحليل عميق بحثاً عن الخطوة المقبلة، ماذا سيحدث عندما يتم توظيف المرأة؟ وتقوم الدراسة على تحليل معدل البطالة في السعودية، وتؤكد ضرورة السماح للمرأة بأن تتقدم وتنمو في مجالاتها المهنية المختارة، تبعاً لرؤية ٢٠٣٠ للمملكة، التي تهدف إلى زيادة نسبة النساء في المناصب القيادية.

واستندت الدراسة إلى مجموعة كبيرة من البيانات التي تم جمعها بهدف تقديم توصيات عملية لكل من القطاع العام والخاص، إضافة إلى درس الحالات، ما يسلط الضوء على قصص النجاح من الشركات الرائدة التي أتاحت للمرأة فرصة الحصول على مناصب قيادية وإدارية.

وكان التركيز الأساسي لشركة Glowork و AccounAtbilityأثناء قيامها بالبحث، هو فهم الوضع الحالي لفرص التطور الوظيفي للمرأة في المملكة وفي العالم، إضافة إلى تحديد وتحليل العقبات الحالية والمستقبلية، بما في ذلك فرص التطور الوظيفي للنساء. وأخيراً تقديم توصيات لسياسات عملية واستراتيجية لأصحاب الأعمال وصانعي القرار لدعم المرأة في الإدارة والقيادة.

أوضحت نتائج التقرير عدداً من التطورات الإيجابية في ما يتعلق بتوظيف المرأة وتطويرها في المناصب الإدارية والقيادية، إضافة إلى زيادة في إدراك الشركات لفوائد الاستثمار في بيئة عمل متنوعة وشاملة.

إذ إن رؤية المرأة السعودية تترأس مجلس إدارة هيئة سوق المال كان نموذجاً مهد الطريق لبقية الشركات لاتباعه.

مع ذلك فإن الأرقام ماتزال تظهر مجالاً للتطور. بينما ٥٠ في المئة من المشاركين في الاستفتاء أظهروا أن المرأة تشكل أكثر من ١٥ في المئة من القوى العاملة لديهم، لكن انخفاض عدد النساء اللاتي يقمن بتمثيل الشركات في مجال الإدارة والقيادة كان واضحاً، إذ إن ٥٠ في المئة من المشاركين في الاستفتاء لديهم أقل من واحد في المئة من النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية. وهذه النتائج مطابقة لدراسة القوى العاملة الوطنية، التي توضح بأن ٣.٢ في المئة فقط من الموظفات السعوديات يصلن إلى المناصب الإدارية.

حقق الباحثون في العوامل الدافعة وراء توظيف المرأة، ويبدو أن دوافع التنوع والشمول هما العاملان الرئيسان اللذان يدفعان معظم المنظمات إلى دعم تقدم المرأة في المناصب الإدارية والقيادة، وكان هذا هو الناتج لأكثر من ٤٢ في المئة من المشاركين في الاستفتاء.

وفي ما يتعلق بالتنظيمات الموجودة لمساعدة المرأة في التقدم إلى المناصب العليا، فإن الشركات تقدم في شكل ملحوظ تنظيمات تدعم التطور المهني للموظفات، كفرص رحلات العمل والبرامج الرسمية للتدريب والتطوير الإداري، التي ينفذها ما يقارب ٦٠ في المئة من المشاركين في الاستفتاء. تشير نتائج الدراسة أيضاً إلى إمكان تطور مرونة سياسات العمل للمرأة والتنظيمات التي تسمح بالتوازن بين الحياة الشخصية والمهنية.

وتعتبر الدراسة أساساً قوياً وأداة مرجعية يمكن الاستناد إليها في البحوث المستقبلية، وعلق الرئيس التنفيذي لجلوورك خالد وليد الخضير: «نحن فخورون بإطلاق هذه الدراسة، بالتعاون مع شركائنا، إذ إنها جاءت في وقت تنافس فيه المرأة بقوة للوصول إلى مناصب قيادية، تماشياً مع رؤية الحكومة. هذه الدراسة ستساعد القطاع الخاص في صنع قراراته

المقبلة في ما يتعلق بإدراج المرأة، وخصوصاً على مستوى مجلس الإدارة للشركات». وشارك رئيس قسم الأبحاث العالمية في أكاونتابيليتي ديفيد بريتشيت: «شاهدنا دلائل وتقدماً كبيراً في المملكة في ما يتعلق بتحسين المساواة بين الجنسين في مناصب الإدارة والقيادة.»

«ملاسنات» بين موظفين في مركز صحي تنتهي بدهس أحدهما

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م

رابط الخبر

شهد مركز صحي في شرق مدينة الرياض ملاسنات حادة بين زميلين في العمل، على خلفية سوء تفاهم بينهما، وانتهى بقيام أحدهما بدهس الآخر أمام مبنى المركز، ما تطلب حضور الإسعاف ونقل المصاب لتلقي العلاج في المستشفى.

وأكد مصدر مطلع في المركز أن الموظفين كان بينهما سوء فهم أثناء العمل، تطور إلى اعتداء أحدهما على الآخر خارج المركز الصحي، وأضاف أنه تم نقل، المصاب وهو أحد أفراد الكادر الطبي في المركز، بسيارة الإسعاف لتلقى العلاج اللازم، إذ أصيب برضوض في الركبة وتمزق الأربطة، وتماثل للشفاء، مشيراً إلى أن المعتدي فر من موقع الحادثة، إلا أن الجهات الأمنية ألقت القبض عليه وأودعته السجن، وتم اتخاذ الإجراءات النظامية بحق الموظف.

يذكر أن عدد المراكز الصحية في منطقة الرياض، التابعة لمديريه صحة الرياض، بلغت أكثر من ٤٠٠ مركز صحي، تقوم بخدمة المراجعين والمقيمين، وتقديم الرعاية الطبية لهم كافة.

في شأن آخر، أجرى مركز القلب بحائل ١٠٥٤ تدخلاً طبياً خلال الأشهر الستة الماضية، واستطاع خلالها كسب كثير من ثقة المراجعين، إذ تم بنجاح، بفضل من الله، إجراء ٢٠ عملية قلب مفتوح، و٧٥٥ قثطرة كشفية، و٢٦٣ عملية توسيع للشرايين وتركيب دعامة، و١٥ منظماً موقتاً للقلب، وتسعة منظمات دائمة، وعشرة منظمات صادمة للقلب، فيما تم زرع جهازين من مشترك؛ صادم للقلب ومعالج إعادة توقف القلب، إضافة إلى عمل أشعة مقطعية واحدة لشرايين القلب. ويوفر المركز على المرضى تكبد عناء السفر، من خلال تقديمه خدمة مميزة، في ظل وجود الطواقم الطبية والفنية والإدارية المتمكنة.

السعودية تناقش استراتيجية الخزن الغذائي والإنذار المبكر وتشجيع الاستثمار الزراعي في الخارج

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م

رابط الخبر

عقد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية اجتماعاً بعد ظهر اليوم بقصر السلام بمحافظة جدة.

واستعرض المجلس خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات الاقتصادية والتنموية، من ضمنها العرض المقدم من وزارة البيئة والمياه والزراعة حول استراتيجية الخزن الغذائي.

وقد اشتملت الاستراتيجية على تشخيص وتحليل الوضع الراهن، وبرنامج الاحتياطي والخزن الاستراتيجي للأغذية، ونظام حوكمة متكامل للتنسيق بين القطاعات والجهات ذات العلاقة، ونظام للإنذار المبكر متضمناً نظام معلومات الأسواق الزراعية، وكذلك برنامج للحد من الفاقد والهدر من الغذاء، وسياسة تجارة الأغذية واستيرادها وأطر للشراكة مع الدول ذات العلاقة.

كما تضمنت الاستراتيجية التحليل التنظيمي للمؤسسة العامة للحبوب والمؤسسات ذات العلاقة لتحديد نقاط القوة والضعف والتحسينات الممكنة، وبرنامجًا تدريبيًّا وتوعويًّا يتناول مختلف جوانب الأمن الغذائي والتغذية، واستراتيجية لتشجيع الاستثمار الزراعي السعودي في الخارج، وتعزيز مشاركة المملكة في اللجان والاتفاقيات والمعاهدات الدولية في ذات الشأن، وخطة تحدد المراحل والخطوات التنفيذية للاستراتيجية.

وقد اتخذ المجلس حيال تلك الموضوعات التوصيات اللازمة.

محاكم التنفيذ تلزم ٣٦٥٢ زوجاً بالنفقة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م

رابط الخبر

>ألزمت محاكم التنفيذ في المملكة خلال العام الحالي ٣٦٥٢ زوجاً بالنفقة، إذ عالجت محاكم التنفيذ في المملكة خلال هذا العام قضايا الزوجات اللاتي رفعنها على أزواجهن أو طلقائهن، وطالبن فيها بالنفقة عليهن أو على أبنائهن.

ويواجه الملزمون بالتنفيذ البالغ إجمالي عددهم ٣٦٥٢ زوجاً، الالتزام بتنفيذ الأحكام، أو خضوعهم إلى لائحة العقوبات التي تقتضي إيداعهم السجن وفرض غرامات عليهم، في حال عدم دفعهم نفقات مستحقة لزوجاتهم وأولادهم خلال العام الحالي.

ووفقاً لتعميم وزير العدل الشيخ الدكتور وليد الصمعاني، تعتبر محاكم المملكة منذ منتصف ذي القعدة ١٤٣٧هـ، الممتنعين عن النفقة على أولادهم كالمعنفين، وهو ما توصلت إليه الوزارة بعد الدراسة المعدّة بشأن اعتبار الامتناع عن النفقة المقررة شرعاً إحدى صور العنف الموجّه للطفل، وأهمية اتخاذ الإجراءات النظامية بحق الآباء الممتنعين عن أداء النفقة.

وبحسب إحصاء رسمي لوزارة العدل، فإن منطقة مكة المكرمة جاءت في صدارة مناطق المملكة من حيث عدد أحكام التنفيذ المتعلقة بالنفقة بـ١٣٧٩ حكم تنفيذ نفقة خلال العام الحالي ١٤٣٨هـ. وحلّت منطقة الرياض ثانياً بـ٩٧٨ حكم تنفيذ، فيما جاءت المنطقة الشرقية في الترتيب الثالث من حيث عدد أحكام تنفيذ النفقة بـ٤٨٧ حكم تنفيذ نفقة.

وأشار وكيل وزارة العدل للتنفيذ الدكتور حمد الخضيري، الى أن النظام ينص على أن يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ٧ سنوات كل مدين، امتنع عن تنفيذ الحكم النهائي الصادر في حقه أو ثبت قيامة بإخفاء أمواله أو تهريبها أو امتنع عن الإفصاح عما لديه من أموال، أو تعمد تعطيل التنفيذ بأن أقام دعوى قصد منها تعطيل التنفيذ.

وأضاف: «كما تنطبق ذات العقوبة آنفة الذكر على من يقاوم التنفيذ بأن هدد أو تعدى هو بنفسه - أو بوساطة غيره - على موظف أو مرخص له يقوم بالتنفيذ أو قام بأي من ذلك ضد المنفذ له، وأي فعل آخر غير مشروع قام به بقصد مقاومة التنفيذ، أو أن كذب في إقراراته أمام المحكمة أو الكذب في الإجراءات أو تقديم بيانات غير صحيحة، كما يعاقب أيضاً بالسجن لمدة ٧ سنوات، كل من أعان المدين أو ساعده في أي من الجرائم المذكورة، من تعطيل أو كذب أو مقاومة أو الامتناع عن التنفيذ».

يعد أكبر سوق من نوعه في الخليج العربي وتزيد تكلفته عن ٣٤ مليون ريال وزارة الشؤون البلدية توافق على طرح سوق الأسماك بالقطيف للاستثمار

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م
رابط الخبر

وافق معالي وزير الشؤون البلدية والقروية المهندس عبد اللطيف آل الشيخ، على طرح مشروع سوق الأسماك المركزي بمحافظة القطيف للاستثمار في مزايدة عامة، ويشمل ذلك استكمال البنية التحتية، بالإضافة إلى الخدمات الاستثمارية المتنوعة الأخرى.

وعبر رئيس بلدية محافظة القطيف المهندس زياد مغربل، عن شكره لمعالي وزير الشؤون البلدية والقروية على صدور هذه الموافقة ، مشيدا بدور معالي أمين أمانة المنطقة الشرقية المهندس فهد الجبير، في تذليل العقبات في سبيل إبصار المشروع للنور.

واعتبر المهندس مغربل، الاستثمار في سوق الأسماك بالمحافظة من الفرص الاستثمارية الواعدة، مشيرا إلى أن السوق الذي يعد أكبر سوق سمك في منطقة الخليج العربي سيكون مقصدا للتجار والمتعاملين بالأسماك . مضيفًا إن المشروع يقع في الواجهة البحرية بالقطيف، وعلى شكل جزيرة صناعية.

وأن كلفته في الأعمال التي نفذت تقدر بـ٣٤,٨ مليون ريال،ويتكون من «سوق السمك، وساحة حراج، وعدد من المواقع الاستثمارية، ومصنع للثلج، ومطاعم، وثلاجات، وسوبر ماركت، ومكاتب لتجار الأسماك، وصرافات آلية مصرفية، ومسطحات خضراء، ورصيف، عبارة عن شبه جزيرة صناعية مساحتها أكثر من ١٢٠ ألف متر مربع، ويصل إليها طريق عرضه ٣٠ متراً، وتمت فيه أعمال ردميات تقدر بنحو ٣٦٣٨٧٥ متراً مربعاً، ويصل طول شاطئ هذه الجزيرة بساند حجري «حماية حجرية» ١٤٨٠ متراً طولياً، كما يوجد مكتب للبلدية في السوق.«

وأشار إلى أن المشروع يتكون من مبانٍ تبلغ مساحتها ٥٥٠٠٠ متر مربع، كما تتضمن مساحته منطقة الحراج على الأسماك وذلك لسوق الجملة ويحوي ٢٥ موقعاً مخصصاً لعرض الأسماك بالجملة، بمساحات مختلفة ما بين ١٠٠ متر مربع إلى ٢٠٠ متر مربع، وبإجمالي مساحة تقدر ب٨٠٠٠ متر مربع. كما يحوي سوقاً للأسماك بالتجزئة ويحوي ٨٣ محلاً، وبمساحة ٣٢ متراً مربعاً للمحل الواحد، وذلك لبيع الأسماك بالتجزئة، التي تبلغ مساحتها ٥٣٠٠٠ متر مربع، كما سيضم الخدمات العامة بإجمالي مساحة ٣٠٠ متر مربع للمبنى، وسيوجد مسجد تقدر مساحته ٣٠٠ متر مربع».

«التجارة» لـ«الجزيرة»: التلاعب بفواتير المطاعم مخالفة تستوجب العقاب

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م
رابط الخبر

جددت وزارة التجارة والاستثمار، التنبيه على ضرورة وضوح فواتير الطلبات على أن تكتب باللغة العربية وبخط واضح، حيث قال المتحدث الرسمي للوزارة عبدالرحمن الحسين لـ «الجزيرة»: إن المنشآت التجارية كافة بما في ذلك المطاعم ملزمة بأن تكون فواتيرها باللغة العربية حتى يكون المستهلك على علم ومعرفة بمشترياته والخدمات المقدمة له.
وشدد على أن الوزارة تخالف أي مطعم غير ملتزم باستخدام اللغة العربية في الفواتير أو قوائم الطعام، مضيفًا أن أي طلب أو خدمة في الفاتورة على المستهلك دون تقديمها أو اختلاف الفاتورة عن الأسعار الموجودة في قائمة الطعام، يُعد خداعًا للمستهلك تطبق بحق مرتكبها العقوبات المقررة نظامًا.
جاء ذلك، ردًا على ما أثير على مواقع التواصل الاجتماعي حول استغلال فواتير الطلبات بالغش والخداع من قبل بعض المطاعم والكافيهات والمتاجر، التي رصدتها «الجزيرة.«
وذكر أحد الحسابات على موقع تويتر، «موضوع زياده أطباق على الفاتورة ما طلبها الشخص والخداع والضحك على العقول في بعض المطاعم أمر غير مقبول، ويجب أن يكون له حد، فيما ذكر آخر قصته قائلاً: «كنت في مطعم وعند طلب الفاتورة وجدنا قيمة طبق بقيمة ٨٥ ريالاًلم نطلبه، وعند الاستفسار بعد التركيز ما كان من العاملين إلا أنهم قاموا بتغيير الفاتورة من دون حتى اعتذار.«
ونشر أحد الحسابات «تعرضت كثيرًا لهذه المواقف ولكنني أحيانا أراجعهم واكتشف خداعهم والكثير من الأحيان لا أراجع معهم عندما أكون في عجلة من أمري.«
وقالت حساب يحمل اسم ريم «هذه مشكلة لا بد من المعاقبة عليها.. أيضًا مشكلة اختلاف سعر الطبق في الفاتورة عن المنيو لا بد من الانتباه لها خصوصًا في المطاعم الشهيرة.«
ودعا صاحب أحد الحسابات قائلاً: «دع الخجل جانبًا وأعرف تفاصيل الفاتورة قبل الدفع».

العسيري: التعليم لا يواكب المستجدات ومقصر في حق منسوبيه

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م
رابط الخبر

البدائع: جاسم الجبيل ٢٠١٧-٠٧-١٨ ١:٥٧ AM

انتقد المحاضر بقسم التربية الفنية بجامعة جدة، المدرب المعتمد للموهبة والتفوق، عصام العسيري، الدور الذي تمارسه وزارة التعليم مع معلميها والإحباط الذي تبثه لجان التطوير فيها، وأداءها البطيء فيما يصب لمصلحة مادة التربية الفنية خاصة والمواد الأخرى التي تدرس في التعليم العام عامة، من إسناد تدريسها لغير المختصين أو سحب الكفاءات لأعمال إدارية.

إعداد المعلمين

قال العسيري لـ»الوطن»: «التطوير المهني للمعلمين عموما، بما فيها التربية الفنية، هو من مهام الوزارة، لذا هي مسؤولة بعد الجامعات في إعداد المعلمين وتطويرهم بشكل دوري»، وتابع «نلاحظ أن المنهج الجديد عند تطبيقه لم ترافقه دورات تدريبية للمعلمين حتى يستعدوا علميا ومهاريا ومهنيا لتنفيذه»، ومضى يقول: «ومن ناحية أخرى الوزارة تقصّر في شأن حماية المعلمين إداريا وصحيا ومعنويا، ولا تمنحهم فرصا للتطوير المهني كمعلمين، ولا التطوير الفني كفانين في بعثاتهم للخارج حتى لو كان ذلك لفترة قصيرة.«

بطء التطوير

تابع العسيري بقولة: «الملاحظ في أداء الوزارة وإدارة ولجان تطوير المناهج عموما وفي التربية الفنية خصوصا بطء كبير يصل لحد الملل حيال تطوير منهج التربية الفنية، فالمنهج الحديث للتربية الفنية انتهى، ولكن طباعته وتطبيقه أخذا مدة طويلة جدا قاربت السنوات العشر بكل أسف، وهذا شيء يصيب بالإحباط لأننا نعيش في عصر التغيرات السريعة، والمستجدات في الفنون سريعة، وتتنوع حسب المواضيع والخامات والأدوات والقضايا والتقنيات والمدارس والاتجاهات، بالذات الفنون التي يعيشها الطفل والمراهق الحالي من فنون رقمية ومتعددة الوسائط وألعاب الإنترنت وتطبيقات الهواتف والأجهزة الذكية في مجال الفن والتصميم والزخرفة والخط، هذا يتطلب أن تساير إدارة تطوير المناهج وتلحق بالتغيرات والمستجدات في مجال التربية الفنية.«

إسناد لغير المختصين

فيما يخص إسناد مواد التربية الفنية لغير المختصين أو سحب الكفاءات إلى الأعمال الإدارية قال العسيري: «حقيقة مؤسفة نتج عنها ضعف في دور المادة وعدم تحقيقها أهدافها العامة، وضعف في مساهماتها في تنفيذ فلسفة التعليم، كما نتج عنه اتجاه نفسي سيئ من بعض الطلاب ناحية الفن والجمال والإبداع، حينما يرى المادة المخصصة لتنمية هذه الجوانب في شخصيته توكل لغير المتخصصين، فضلا عن سحب الكفاءات المهنية المتخصصة لأعمال إدارية.«

الحرمان من المهارات

حمل مشرف الموهوبين في تعليم القريات، المتخصص في المناهج الدراسية، الدكتور خالد جزاء الحربي، المعلم مسؤولية عدم التقيد بتحقق أهداف المناهج التي أقرتها وزارة التعليم، بقوله: «المناهج التي أقرتها وزارة التعليم مناهج مميزة، وتم تطويرها وفق معايير عالمية، ولكن للأسف الشديد في غالبية مدارسنا لا يتم تدريس المناهج كما هي، حيث يعتمد المعلمون على التلخيص وقبل الاختبارات يتم تلخيص التلخيص، ولذا أعتقد أن المنهج المدرس لا يتجاوز الـ٣٠٪ والذي يدخل الاختبار لا يتجاوز الـ١٠٪، وهذا يؤدي إلى حرمان أبنائنا الطلاب من مهارات ومعارف كثيرة متوافرة في المناهج الدراسية».

هل هي حقا دار رعاية للفتيات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=٣٤٧٤٢

مرام مكاوي

فترة السجن هي فترة عقوبة ولكنها يمكن أن تكون كذلك فترة لإعادة برمجة المنظومة الأخلاقية والفكرية والمهنية للسجين

نشرت الصحف المحلية الأسبوع الماضي خبرا عن «فوضى» حصلت في دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة انتهت بتحويل تسع من النزيلات للسجن. وهذه الدار بالذات سبق ونشر عنها أخبار مشابهة، مما يعني أن ثمة مشكلة حقيقية فيها، ولا بد من متابعة أمرها عن كثب، بل وفتح ملف دار رعاية الفتيات بشكل كامل بعد أن تواترت الأخبار السلبية عنها في عدة مناطق .

مما لفت نظري في حيثيات الخبر، أن واحدا من الأمور السيئة التي يتم تعريض النزيلات لها إجبارهن على المشاركة في النشاطات «الدعوية» في مدارس البنات. وبعد الاستقصاء عما يعنيه ذلك، علمت أنه يؤتي بهؤلاء المستضعفات ويطلب منهن الحديث علنا عن أخطائهن والقيام بشتم أنفسهن وإظهار الندم، وإخبار الفتيات بكم هي مروعة الحياة التي يحيينها الآن في الدار! وحين تثور كرامة إحداهن، وتكون مدركة بأنه ليس من حق أحد إجبارها على هذا الفعل المهين، تتعرض للعقوبة! فعن أي رعاية للفتيات نتحدث؟

ابتداء ما هو دور دار رعاية الفتيات؟ بحسب المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل: «مؤسسة رعاية الفتيات هي مؤسسة تعنى بتحقيق أسس الرعاية والتقويم الاجتماعي، وتقوية الوازع الديني، والعمل على تحقيق الرعاية الصحية والتربوية والتعليمية والتدريبية السليمة للفتيات الجانحات اللاتي يُحتجزن رهن التحقيق أو المحاكمة، وكذلك اللاتي يقرر القاضي بقاءهن في المؤسسة ممن تقل أعمارهن عن ثلاثين سنة.«

الأهداف المذكورة جيدة، ولكن هل المسؤولات القائمات عليها مؤهلات للقيام بها؟ هل إذلال النزيلة وإيصالها إلى المرحلة التي تحتقر فيها نفسها حتى تقرر الانتحار، وقد وقعت حالات مؤسفة بالفعل، يدخل ضمن الرعاية النفسية والتربوية؟ هل هي أفضل من زجهن في السجون العامة؟ ولماذا عمر الثلاثين؟ يصبح الذكر راشدا في بلادنا في عمر الحادية والعشرين، بينما تظل الأنثى في حكم الفتاة «القاصر» حتى سن الثلاثين؟!

في الشرائع السماوية وكذلك الوضعية فإن هناك جرائم وثمة عقوبات لها، وبهذا تتحقق العدالة، ويستتب الأمن. وقد وجدت السجون كحل للكثير من العقوبات، بحيث يقضي فيها الشخص محكوميته، ويحرم من أغلى ما لدى الإنسان..حريته، ثم يخرج ليمارس حياته من جديد.

ولأن الدول والمجتمعات المتقدمة تعي بأن الشخص سيعود للمجتمع بعد فترة طالت أو قصرت، فهم يعمدون إلى إعادة تأهيله وتجهيزه لهذا الخروج. ففترة السجن هي فترة عقوبة، ولكنها يمكن أن تكون كذلك فترة لإعادة برمجة المنظومة الأخلاقية والفكرية والمهنية للسجين. بحيث يخرج منها ولا يعود إليها، لأنه قد وجد في حياته الجديدة ما يغنيه عن عالم الجريمة.

فإذا كان هذا حديثنا عما يجب أن تكون عليه السجون، وحال المساجين الذين ثبت جرمهم وتحددت عقوبتهم، أفلا يفترض أن يكون حال النساء أفضل في دار الرعاية، وهن -بحسب الأستاذ أبا الخيل- قيد التحقيق ولم تثبت جريمتهن بعد؟ بل وبعضهن لسن مذنبات أصلا، بل معنفات هاربات من ظلم الأهالي وتقصير النظام وتعنت المجتمع.

يفترض أن يفتح تحقيق «مستقل» للنظر في أحوال هذه الدور، والتحقق من أحوال الأخوات المقيمات فيها، بل وفي كافة مؤسسات الدولة المعنية برعاية الفتيات، بل وحتى الفتيان من الأيتام. كنت في الحادية عشرة من عمري عندما شاهدت مشرفة دار الأيتام تضرب بالعصا في ساحة المدرسة زميلتي في الصف لأنها طلبت منها ببراءة أن تمسك لها الآيس كريم حتى تلبس العباءة بسرعة! كانت تضربها بعصبية وتقول لها: «هو أنا باشتغل عندك؟!»، إن كون المؤسسات النسائية

مغلقة يجعلها في وضع آمن من التفتيش مقارنة بالبنين، فتتحول بعضها إلى مدن للخوف والظلم تحكمها طاغية مع زبانيتها.
وبعيدا عن التحقيق في الأوضاع الحالية، فإنه لا بد من إعادة النظر في كيفية أوضاع النساء اللاتي يدخلن إلى هذه الدور، وهل هناك حاجة لها أصلاً؟
إذا كنا نعتبرها إصلاحية للجنح الصغيرة أو للقاصرات (دون ٢١ سنة)، فيجب أن تستمر ولكن أن يتم تحسينها بشكل كامل، فهؤلاء الفتيات في أول الشباب ويحتجن كل دعم لبناء حياة جديدة سعيدة.
أما من تورطت في جريمة واضحة، وهي راشدة، ولنقل مثلا الزنا، فعقوبة الزنا الشرعية في الإسلام الجلد، وبعدها لماذا يجب أن تستمر في السجن؟ الجرائم الأخلاقية عموما يجب إعادة النظر فيها، هل هناك عقوبة شرعية على الخلوة مع عدم ثبوت الزنا؟ وهل كل من يقبض عليهن مع غير محارم في خلوة؟ لو أن فتاة وجدت مع شاب غريب في مطعم، دون أن يقوما بأي فعل مناف للآداب، فهل هذا أمر يستوجب أصلا تدخل الدولة لمراقبتها ناهيك عن معاقبتها؟
شرعيا وأخلاقيا هناك الكثير من النواهي والمحظورات التي يتقيد بها الإنسان خوفا من الله تعالى، لكن ذلك أمر بين العبد وربه، فالدولة ليست لديها أجهزة تراقب قيام الفرد بالصلاة أو الحج وهي أركان. فكيف نقضي على مستقبل فتيات صغيرات؟ وإن كان لا بد من عقوبات على الجرائم «الأخلاقية» فلتكن مقننة وواضحة وغير متروكة للقضاة ليقرروا فيها. بحيث يقضي الشخص محكوميته ثم يعود لحياته على أمل أن يكون الله قد رزقه التوبة.
أما المعنفات الهاربات من الظلم، أو اللاتي انتهت محكوميتهن، فلا أفهم لماذا يدخلن هذه الدور أصلا؟
إن لم تستطع الدولة إجبار أهاليهن على حسن المعاملة أو استلامهن، فعليها إذا توفير سكن مستقل لائق بهن، وتأمين وظيفة ومواصلات لهن، أو مقعد مدرسي أو جامعي لمن ترغب في مواصلة دراستها. بحيث تدريجيا تعتمد على نفسها وتشق طريقها في الحياة دون أن تكون عالة على من يسمون بأهلها أو على الدولة. وإن رغبت في الزواج يمكن مساعدتها في ذلك، ويكون القاضي وليها، بشرط أن يكون الزواج بقناعة وقبول، ولا يكون مثلما اشتكت البعض من أشخاص مسنين أو معطوبين.
لا يوجد أسوأ من الإرهاب وترويع الآمنين، وتوريط البلاد في مشكلات محلية وإقليمية ودولية، ومع ذلك فالدولة مشكورة قدمت برنامجا فريدا للمناصحة، توفرت فيه عناصر الرعاية النفسية والمادية والمعنوية، بحيث يستطيع من يتخرج منه أن يعود للمجتمع ويعمل ويتزوج، وكأن المناصحة تجب ما قبلها. فهل تطمح المعنفة أو صاحبة الجنحة التي لم تضر أحدا إلا نفسها إلى معاملة تشبه معاملة الإرهابي؟

تربية بدنية بلا معلمات!

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٧/٢٠١٧٠٧١٨/ms٧.htm

يوسف المحيميد

لا نختلف على أهمية الرياضة في حياة المرء، رجلاً كان أو امرأة، ووجود مادة خاصة بالتربية البدنية في مدارس بناتنا - كما الأولاد - هو أمر مهم، وتأخرنا كثيرًا في تطبيقه، بسبب أوهام وتخيلات البعض، وإلا ما الخلل أن تُمارس تلميذة الرياضة على يد معلمة وفِي مدرسة خاصة بالبنات، وداخل سُور عال لمدرسة خاصة بالنساء؟ لا شيء سوى أننا لم نعتد رؤية المرأة تُمارس الرياضة حفاظًا على صحتها العامة، خاصة أن كثيرًا من الأمراض مصدرها السمنة، التي تعتبر أمرًا مزعجًا لنسبة كبيرة من السعوديات، وفِي مختلف الأعمار.
أقول إننا لا نختلف حول تطبيق الرياضة النسائية، وسعداء بذلك، لكننا لا نريد أن نفشل كما فشلنا في كثير من القرارات غير المخطط لها، فقبل ثلاثين عامًا أطلقت الجامعات وكليات التربية تخصصًا مهمًا على مستوى العالم، وهو تخصص رياض الأطفال، وتعليم طفل ما قبل المدرسة، وحينما أنشئت الوزارة بعض رياض الأطفال الملحقة بمدارس البنات،

تورطت في عدم وجود الكوادر النسائية المؤهلة في هذا المجال، فأصبحت الوزارة توظف معلمات تربية إسلامية وتاريخ وجغرافيا وخلافه، في مجال بعيد كل البعد عنها، ونشط آنذاك موظفون في رئاسة تعليم البنات، بتوظيف من تمتلك الواسطة والمحسوبية، وبعدما تخرجت المعلمات المختصات في مجال رياض الأطفال، وقمن بالتطبيق في المدارس في السنة الأخيرة، لم يجدن فيما بعد فرصة للعمل، لأنّ غير المختصات استحوذن على فرصهن التي تعينّ لأجلها!

أخشى أن يحدث لمجال التربية البدنية ما حدث لرياض الأطفال من ظلم وفوضى، وموت لحلم تنشئة جيل ما قبل المدرسة بشكل جيد، فتوقف هذا المشروع العملاق، وانصرف المقتدرون من المواطنين إلى تعليم أطفالهم في رياض الأطفال الخاصة والأهلية.

لذلك لا بد أن يتم الاستعداد لكل قرار يتم اتخاذه، وتجهيز الكوادر البشرية المناسبة، والبيئة التعليمية له، فمادة كالتربية البدنية تحتاج إلى ساحات وملاعب قد لا تتوفر في كثير من مدارس البنات، خاصة أن التعليم لم يزل يعاني من عدم اكتمال المدارس الحكومية، فبعض مدارس البنات لم تزل مستأجرة، وكلنا نعرف أن المدارس المستأجرة هي عبارة عن فلل صغيرة ومتوسطة، تتحول فيها غرف النوم إلى فصول دراسية، ومن الطبيعي ألا يتوفر فيها ساحات وملاعب مجهزة.

ولا يعني هذا التقليل من هذا القرار، ولا تثبيط همم القائمين على التعليم، ولكن يجب وضع كل المشكلات والعثرات المتوقعة على الطاولة ومناقشتها، والبحث عن حلول جيدة لها، فليس من المناسب أن تتولى معلمات مواد لم يقمن في حياتهن بأي تمرين أو مجهود بدني بتدريس مادة التربية البدنية للطالبات، ولكن من المناسب فتح باب دراسة دبلوم تربية بدنية لمدة عام، لخريجات مجالات نظرية مختلفة غير مطلوبة، وذلك لتحويل مسارهن، بما يقلل من بطالتهن، ويحقق تطبيق القرار في وقت قياسي.

العرب
alarab.co.uk
أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

تربية بدنية بلا معلمات!

المصدر: جريدة العرب الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م
رابط الخبر

ظاهرة الإرهاب وتفشيها عالميا جعلت العديد من المراقبين والمتابعين يضعونها على محك سبل مقاومتها في ارتباطها بمسألة حقوق الإنسان، وهل يجوز حفظ حقوق الإرهابيين رغم ما يقومون به من مصادرة لحقوق الآخرين في العيش وفي التعبير عن الرأي الحر.

تتعارض الآراء وتختلف في هذه المسألة، ففريق يرى أن للإرهابي حقوقا لا بد من احترامها حين محاكمته على ما اقترفه من جرائم في حق الآخرين، في حين يرى فريق آخر أن مسألة تهديد الأمن القومي لأي دولة من قبل هؤلاء الإرهابيين تسقط الجانب الحقوقي لهم باعتبار أنهم لم يحترموا حيوات الآخرين، فكيف يحترم حق من لا يحترم حقوق الآخرين؟

وفي هذا السياق يبرز موقف رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ديفيد كامرون كرد فعل على الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة البريطانية لندن زمن رئاسته للوزراء "عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي فلا يحدثني أحد عن حقوق الإنسان"، هذا جانب من المسألة، والذي يرى أن الإرهاب بحدّ ذاته تعدّ على حقوق الإنسان، فكيف تكون لمنتهك حقوق الآخرين حقوق؟

وفي الجانب الثاني يرى المدافعون عن حق الإرهابيين في ضمان حقوقهم في محاكمات عادلة على الرغم مما اقترفوه من جرائم قفا المسألة وليس وجهها، حيث يرى البعض أن ادعاء المحافظة على حقوق الإرهابيين بغض النظر عن جرائمهم ركيزة أساسية في مجال حقوق الإنسان من حيث المبدأ العام، لكن في سياق التدقيق في هذا الجانب تبرز مسألة الكيل بمكيالين تجاه الجاني والضحية، حيث يرى المناصرون لهذا الرأي أن الحق مكفول للجميع جلادا وضحية ما يشي باهتزاز في المنظومة الحقوقية الإنسانية. الأمر هنا ذو وجهين يطوعه كل طرف لأجندته الخاصة، ذلك أن التمسك بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان على الجميع قد يضيع حق المتضرر من الإرهاب، ويزيد من فرص إفلات الإرهابي من العقاب، وكذلك تمتيعه بحق لا يكون غيره محسوبا في دائرته، فالمتضرر من الإرهاب يتساوى مع جلاده في ميزان دعاة حقوق الإنسان، لكنه يكون ذا أفضلية عند الفريق الذي يضع الضحية في مرتبة أعلى من جلادها.

مسألة الحق الإنساني وكأنها ميزان تميل إحدى كفتيه بحسب أهواء دعاتها، ويبقى النظر إلى مشكلة الإرهاب متعينا من خلال القوانين الدولية والإقليمية ومرتبطا بوضعية كل دولة تهددها الإرهاب وأخلّ بأمنها القومي.

فلو رجعنا إلى توصيات الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب لوجدنا تأكيدا على أن "الدفاع عن حقوق الإنسان شرط مسبق لكل جانب من جوانب أيّ استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب، ومن هذا المنطلق فإن أيّ جهود تتم في إطار مكافحة الإرهاب دون الأخذ بعين الاعتبار حماية وتعزيز حقوق الإنسان ستكون هدرا للجهد والأموال، بل إنها قد تؤدي إلى نتائج عكسية بتوسع دائرة الإرهاب وزيادة ناشطيها نتيجة لهدر الحقوق وانتهاك الحريات"، هذا ما ورد في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي أقرتها الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٩٩ بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٠٦.

لكن يبقى الأمر شبيها بقميص عثمان، الذي يرفع بين الفينة والأخرى، ما بين مؤيد لحقوق الإرهابيين وبين من ينفي عنهم هذا الحق، ولكل وجهة هو مولّيها تتحكم فيه مرجعيات أيديولوجية وانتماءات طائفية ودينية وعرقية.

مسألة حقوق الإنسان والإرهاب غادرت أرض المعركة وساحاتها لتنتقل إلى مجالات الفكر والرأي، وإلى أروقة المحاكم التي تجد نفسها في مفترق طرق ما بين حكم يثبت الإرهاب على مرتكبه وما بين من يحكم بضياع حق الضحايا فيكون النصر للإرهاب.

الإرهاب الذي تمارسه تيارات متطرفة لا تأبه للقوانين ولا تعترف بالدول والمؤسسات، يمثل في حد ذاته تهديدا لكل القيم الكونية التي تناضل جهات حقوقية ومدنية كثيرة من أجل تكريسها، مع ذلك يظل السؤال قائما عن كيفية مواجهة الإرهاب، وهل يمكن لهذه المواجهة أن تُشمل بالقوانين التي ترفضها التيارات الإرهابية بل تسعى إلى الاستعاضة عنها بأحكام وفتاوى لا تنتمي إلى المدونة الحقوقية والسياسية الحديثة، لكن التغاضي عن مبادئ حقوق الإنسان قد يطلق يد المحاربين للإرهاب ويتيح لهم استخدام الإرهاب تهمة تصم بها كل مخالف.

ولعل سؤال حقوق الإنسان والإرهاب هو في حقيقته سؤال عن السبل المثلى لمواجهة الظاهرة، أو هو تعبير عن حيرة العالم تجاه ظاهرة تقض مضاجعه وتحولت إلى صداع لم يستثن منه قطر أو فضاء، والعجز أو التأخر في التخلص من الصداع أفرز مفارقات وسجالات عديدة، من قبيل الإحراج الفكري والمعرفي المتصل بالإرهاب وحقوق الإنسان، ويبدو أن حل الإشكالية يتطلب الهجرة بالقضية إلى سبل أخرى لمواجهة الإرهاب من قبيل التركيز على الجوانب التعليمية والثقافية والتنموية علها تقي من الظاهرة قبل ترعرعها، وتجنب أيضا الجدل المشار إليه، إذ ثمة أسئلة ربما يجدر تجنبها.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الجزيرة

الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١٧/٢٠١٧٠٧١٨/cr٢/htm.

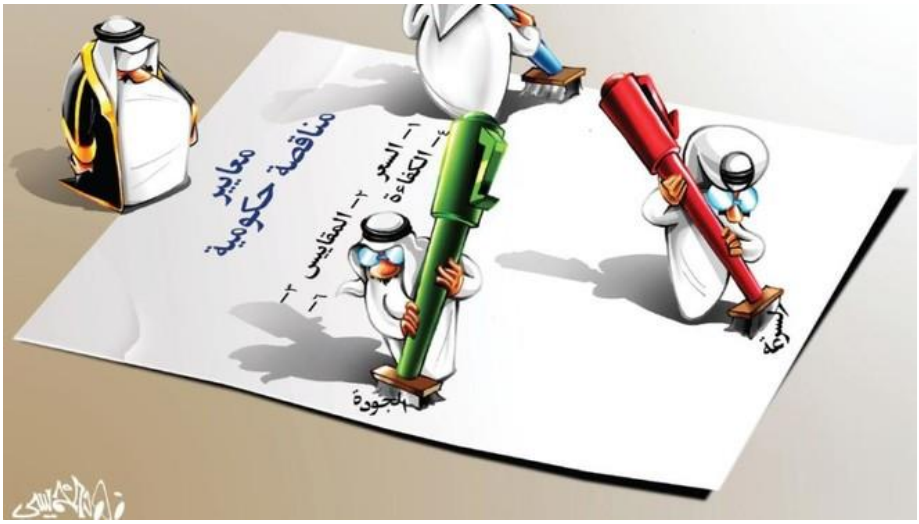

المصدر: جريدة الاقتصادية

الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م

http://www.aleqt.com/